Al-Fikr Al-Siasi Al-Islami
EISSN: 2015-2783
Scientific-Specialized Bi-Annual journal
Vol. 2 ● No. 2 ● Issue 4 ● Autumn & Winter ● 2022

An Examination of the Political Dimensions of Imam Khomeini's Thought

Ali Akbari Moallem[1]

Received: 02/11/2024 **Accepted: 13/12/2024**

Abstract

Imam Khomeini's political thought is significant due to the foundation of the model of religious democracy and the establishment, continuity, and evaluation of the Islamic Republic of Iran. The goal of this paper is to promote Imam Khomeini's thought, provide intellectual support for the Islamic Revolution and the Islamic Republic of Iran system, and introduce audiences to the various dimensions of Imam Khomeini's political thought. The main question of this research is: What are the political dimensions of Imam Khomeini's thought, and what are the most important signs? Imam Khomeini's political thought is divided into three dimensions based on the tripartite model of Islam, consisting of Islamic beliefs, ethics, and practices. These dimensions are: political philosophy, political ethics, and political jurisprudence, all of which are interconnected. From this perspective, complete political thought is derived from the combination of these three parts; thus, Imam Khomeini's view of complete political thought is comprehensive and systematic. The establishment of a healthy and

1. Assistant Professor, Department of Political Science, Research Center for Political Sciences and Thought, Islamic Sciences and Culture Academy, Qom, Iran.

∗ Akbari Moallem, A. (2025). An Examination of the Political Dimensions of Imam Khomeini's Thought. *Journal of Al-Fikr al-Siyasi al-Islami*, *2*(4), pp. 31-65.
DOI: 10.22081/ipt.2025.71394.1016

©The author(s); **Type of article:** Research Article

complete political system depends on adhering to the standards of all three components. The author examines the political dimensions of Imam Khomeini's thought in the categories of political philosophy, political ethics, and political jurisprudence, and identifies the key features of each. One of the strengths of this paper is that the political dimensions of Imam Khomeini's thought are examined according to his own model, and the signs of each are introduced.

Keywords
Political Dimensions, Imam Khomeini's Thought, Political Philosophy, Political Jurisprudence, Political Ethics.

الفكر السياسي الإسلامي
EISSN: ٢٧٨٣-٢٠١٥
مجلة علمية نصف سنوية
المجلد ٢ ● العدد ٢ ● الرقم المسلسل للعدد ٤ ● خريف و شتاء ● ٢٠٢٢

دراسة في الأبعاد السياسية لفكر الإمام الخميني

علي أكبري معلم [١]

تاريخ الإستلام: ٢٠٢٤/١١/٠٢ تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١٢/١٣

الملخص

يحظى الفكر السياسي للإمام الخميني الراحل بأهمية بالغة وذلك بسبب ما رسمه من نموذج للديمقراطية الدينية وتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومدّها بما يؤمن لها استمراريتها ويعزز مكانتها في الساحة العالمية. يهدف المقال الفعلي لرصد فكر الإمام السياسي وبيان مساحته والصعد التي يتوزع عليها، ودعم الثورة الإسلامية ونظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية معرفيّاً، فضلا عن تعريف الجمهور بالفكر السياسي للإمام الخميني. والسؤال المهم في هذا المقال هو: ما هي أنواع ومساحات الفكر السياسي عند الإمام الخميني؟ وما هي أهم مؤشراتها؟ يتميز الإمام الخميني بمنظومة فكرية سياسية، تنقسم استناداً إلى نموذج التقسيم الثلاثي للإسلام إلى عقائد، أخلاق، وممارسات إسلامية، إلى ثلاثة أنواع: الفلسفة السياسية، والأخلاق السياسية، والفقه السياسي، وهناك آصرة وارتباط وثيق بين الأنواع الثلاثة المذكورة. وبتناسق تلك الأقسام الثلاثة يتم رسم خارطة فكر سياسي متكامل المعالم ومتناسق الزوايا على الصعد الثلاثة المذكورة؛ والمتأمّل في طبيعة تفكير الإمام يرى أنّ منظومته السياسية المنبثقة من الفكر الإسلامي وقيمه وتشريعاته

١. أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، في معهد العلوم السياسية والفكر، المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية، قم، إيران. a.akbarimoallem@isca.ac.ir

* اكبري معلم، علي. (٢٠٢٢). دراسة في الأبعاد السياسية لفكر الإمام الخميني. مجلة الفكر السياسي الاسلامي النصف سنوية العلمية، ٢(٤)، صص ٣١-٦٥. DOI: 10.22081/ipt.2025.71394.1016

منظومة كاملة وشامل ومتناسقة الأبعاد، أي أنّ تحقيق نظام سياسي سليم وكامل يعتمد على مراعاة كافّة معالم وخصوصيات ومؤشرات الأقسام الثلاثة المذكورة. وقد رصد كاتب المقال نظام الفكر السياسي للإمام الراحل من خلال متابعته للأقسام الثلاثة المتمثلة بالفلسفة السياسية، والأخلاق السياسية والثالث الفقه السياسي، وحدد أهم علامات ومؤشرات كل واحد منها. ومن محاسن هذا المقال أنّه رصد النظام الفكري السياسي للإمام فقاً للمنظومة الفكرية التي يؤمن بها الإمام ورصد من خلال النموذج الذي يريده علامات وخصائص كل واحد منها.

الكلمات المفتاحية

منظومة الفكر السياسي، الإمام الخميني، الفلسفة السياسية، الفقه السياسي، الأخلاق السياسية

http://ipt.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

المقدمة

يعتبر نظام الفكر السياسي للإمام الخميني الراحل﵀ هو الأساس لقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ولنموذج الديمقراطية الدينية في إدارة شؤون البلاد؛ ولذلك فإن الاهتمام منصب هنا على كيفية إيصال الفكر الإسلامي المحمدي النقي بالشكل الصحيح وفي الوقت المناسب إلى الجمهور والجيل الجديد. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ استمرار سيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتمددها ونفوذها في العالم يعتمد على مدى نجاح النظام في الحفاظ على منظومة الفكر السياسي للإمام الراحل ونقلها إلى الأجيال القادمة وإلى الجماهير المحلّية والأجنبية بوضوح وأمانة. أي من الضروري بذل قصارى الجهود والضخ المستمر والممنهج لفكر الإمام الخميني في الوسط الجماهيري لحفظ وتعميق شرعية هذا الفكر (الحقانية والمقبولية) في المجتمع وبين جمهوره. ومما لا شك فيه أنّ الفشل في نقل منظومة الفكر السياسي للإمام إلى الجيل الجديد والجمهور سيؤدي إلى غياب فكر الإمام وتناقص شرعية ومقبولية النظام، وبالتالي حصول التراجع والانحلال التدريجي لفكر الإمام ونموذج الديمقراطية الدينية وحاكمية الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وبما أنّ من لوازم المحافظة على فكر الإمام الخميني ونقله إلى الجيل الجديد بدقّة وأمانة يقتضي فهمه والتعرّف على معالمه، فإنّ السؤال الأساسي الذي يثار هنا: ما أنواع الفكر السياسي للإمام الخميني؟ وما مؤشراته وخصوصياته؟

المقال الماثل أمام القارئ يهدف للترويج لفكر الإمام الخميني، والاسناد المعرفي للثورة الإسلامية ونظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتعريف الجمهور بمنظومة الفكر السياسي للإمام الراحل. والسبب وراء اختيار هذا الموضوع هو الاستجابة لمتطلبات المجتمعات المعاصرة والمساعدة في تعريف الجمهور بنظام الفكر السياسي للإمام بطريقة أكثر سلاسة وبساطة بناءً على النموذج الذي كان يطمح بتحقيقه. وقد رصد الباحث عبر متابعته لهذا الموضوع ووفقا للنمط والمنهج البحثي

المستخدم في دراسة هذه القضية أنّ هذه المساحة من البحث بقيت بكراً لم يتعرض لها الباحثون ولم يعثر على أيّ أعمال مدونه وتقارير بحثية مهمة تعنى بهذا الموضوع، وإنما تم التركيز في الدراسات السابقة بشكل مركّز على دراسة وبيان الفكر السياسي للإمام الخميني في قسمي الفلسفة السياسية والفقه السياسي؛ من هنا إهتم المقال الماثل مضافاً إلى البحث في القسمين المذكورين بتسليط الاضواء على القسم الثالث المتثمل بالأخلاق السياسية في فكر الإمام؛ وبعبارة أخرى اهتمت بمنظومة الفكر السياسي للإمام الراحل بجميع أبعادها الثلاثة، وقد ضمّت إلى جانب الأقسام الثلاثة البحث عن خصوصيات ومؤشرات كل قسم على انفراد.[1]

نموذج التقسيم الثلاثي للإسلام

وبالنظر إلى مكانة الإمام الخميني باعتباره المنظر الرئيسي للثورة الإسلامية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإنّ إطار فكره السياسي سيكون هو الأساس لهذا البحث. وسنحاول هنا القيام بإطلالة مختصرة على النموذج المذكور.

المتابع لفكر الإمام الراحل يلمس أنّه يصنّف العلوم المفيدة للبشرية إلى ثلاثة أقسام تقتضيها الحاجات البشرية والمواقع الإنسانية هي: الأول، الكمال الفكري والعقلي والواجبات الروحية؛ الثاني، الأعمال الشكلية (القالبية) والتهذيبات الباطنية وواجباتها؛ والثالثة، الإجراءات التكوينية ووظائف النشأة الظاهرية، بل أنّ نفس علم الفقه ومبادئه ينقسم إلى الآداب الاجتماعية، وإدارة الأسرة، وتدبير شؤون المدن. ويرى الإمام الراحل أن آثار كل فئة من الفئات الثلاث المذكورة أعلاه تنعكس على الفئة الأخرى وتتفاعل معها (الخميني، ٢٠١٢م «ب»،

١. لمزيد الاطلاع راجع: كتاب شاخص‌هاى انديشه سياسى امام خمينى‌ﷺ [ترجمة اسم الكتاب إلى العربية: مؤشرات الفكر السياسي للإمام الخميني‌ﷺ] ، ٢٠١٧م؛ وكتاب انديشه سياسى امام خمينى‌ﷺ و نسل سوم انقلاب اسلامى ايران [ترجمة اسم الكتاب إلى العربية: الفكر السياسي للإمام الخميني‌ﷺ والجيل الثالث للثورة الإسلامية في إيران] ، ٢٠١٤م؛ كلا الكتابين من تأليف مؤلف هذا المقال.

ص٦٩). ولذلك فإنّ إعمال كلّ نوع من الأنواع الثلاثة: تثبيت العقائد، وتهذيب الخلق، والموافقة لظاهر للشريعة والتطبيق العملي لها، لا يكفي بمفرده، وإنّ الاعتماد على أحدهما دون الآخر يعتبر انحرافاً ينتهي بالحرمان من السعادة المطلقة (الخميني، ٢٠١٢م «ب»، ص٦٩). ولم ينفرد الإمام الخميني بهذا التقسيم الثلاثي بل وافقه علماء إسلاميون آخرون مثل العلامة السيّد محمد حسين الطباطبائي، وعبد الله جوادي آملي، ومرتضى المطهري، وشلتوت، والسيّد محمد باقر الصدر الذين أكدوا على التصنيف الثلاثي للإسلام (العقائد، الأخلاق والأفعال) وشيدوا نظامهم الفكري على ذلك (برزجر، ٢٠١١م، ص٢٩٨). وقد صرّح الإمام الخميني بإيمانه بهذا التقسيم الثلاثي في مجال التربية الإنسانية حينما خاطب أعضاء الاتحادات الإسلامية للطلاب في جميع أنحاء البلاد قائلاً: إنّ كونك إسلامياً مشروط بأن تنطلق من عقائد وأخلاق وأعمال إسلامية (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١٤، صص ٢٤٣- ٢٤٤). لقد حاول الإمام الراحل تعريف الإسلام الأصيل من خلال جميع المصادر والأدوات والأساليب وبطريقة شاملة. معتبراً الفهم الآحادي الجانب للاسلام يمثل انحرافاً فكرياً (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج٨، ص٥٣١). وهذه النظرة المنهجية للإمام تنبع من إيمانه بمعطيات الحكمة المتعالية لصدر المتألهين، وكان يرى أنّ الحكمة الصدرائية وسيلة ناجعة لمعالجة العديد من القضايا الفلسفية والأصولية المهمة (غفوريان، ٢٠١٠م، ص٦٣). وتتسم نظرية صدرية المتالهين بخصوصيتن: التنظيم والمنهجة؛ والطابع العرفاني (غفوريان، ٢٠١٠م، ص٤٩). من هنا نرى أنّ آراء الإمام الخميني رحمه الله تتسم بالمنهجية والتنظيم أيضاً، وبالطابع العرفاني الروحي فضلا عن البعد الأخلاقي. وبمعنى آخر، يتسم فكر الإمام الراحل بنظرة عضوية هيكلية وبنوع من الشمولية تأثراً بالآراء الفلسفية لصدر المتألهين (أفروغ، ٢٠١١م، ص٧٥). ولذلك لا بد في تحليل الفكر السياسي للإمام الراحل من الاهتمام بهذه النظرة الشاملة والمنهجية والشمولية النابعة من الحكمة المتعالية؛ لأنّ إهمال هذه الزاوية يجعل دراسة منظومة الفكر السياسي للإمام منقوصة

الاضلاع، وتعتبر نسبتها للإمام حينئذ غير دقيقة. ومن وجهة نظر منهجية يرى الإمام الراحل أنّه لا يمكن تحقيق بناء الإنسان الكامل دون مراعاة الأنواع الثلاثة المذكورة أعلاه (الخميني، ٢٠١٢م «أ»، ص٣٧٣).

وبما أنّ الإمام الراحل بنى منظومته الفكرية على التصنيف الثلاثي للإسلام (المعتقدات والأخلاق والممارسات إسلامية)، فإنّ هذا المقال سوف يرصد النظام الفكري السياسي للإمام من خلال متابعة وتفكيك ودراسة تلك المنظومة ضمن ثلاثة أنواع أيضاً: الفلسفة السياسية، والأخلاق السياسية، والفقه السياسي.

تعريف المفاهيم الأساسية

قبل الدخول في البحث، لا بد من تحديد بعض المفاهيم الأساسية المعتمدة في هذا المقال:

الفكر السياسي[1]: مع أنّهم ذكروا عدّة معانٍ لمفهوم الفكر السياسي (آقابخشي، أفشاري راد، ٢٠١٠م، ص٥٢٧)، ولكن المقصود بمفهوم الفكر السياسي في هذا المقال هو مجموعة من الآراء والأفكار التي تطرح بطريقة عقلانية ومنطقية ومعللة حول كيفية تنظيم الحياة السياسية (فوزي، ٢٠٠٥م، ص١٤). ولذلك، ينسب الفكر السياسي إلى ما يستند إليه من الأسس الفلسفية أو الفقهية أو الأخلاقية، فيسمّى بالفلسفة السياسية تارة، والفقه السياسي أخرى، والأخلاق السياسية ثالثة (فوزي، ٢٠٠٥م، ص١٤). وهناك من يعتبر الفكر السياسي هو نموذج لتحقيق الدولة المنشودة (المدينة الفاضلة) من وجهة نظر كل مفكر (لكزايي، ٢٠٠٥م، ص٣٠). وخلاصة القول يمكن تعريف الفكر السياسي بأنّه مجموعة من الآراء والأفكار في المجال السياسي ذات أهداف معقولة، وتوفير الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف الممكنة بتماسك داخلي وإنسجام منطقي (سلمان، ٢٠١١م، ص٤١).

1. Political Thought

الفلسفة السياسية[1]: معنى الفلسفة السياسية هنا هي الموضوعات والقضايا الثابتة المتعلقة بمجال السياسة والحياة الاجتماعية؛ القضايا التي تهدف إلى الإجابة عن الأسئلة السياسية الدائمة في مجال الإمامة والولاية والحاجات الثابتة للإنسان الغير قابلة للتغيّر والتحوّل في ظل متغيّرات الحياة الاجتماعية (لكزايي، ٢٠٠٥م، ص٣٠). تتكفّل الفلسفة السياسية بالإجابة عن الأسئلة الإنسانية الأساسية من قبيل: الدولة المثالية، والشرعية، والعدالة، والطاعة والقوّة والرخاء؛ وما السبب الداعي لحاجة المجتمع للحكومة؟ ومن له الحق بالحكم؟ ولماذا يجب علينا طاعة الحكام؟ وما هي الأهداف التي يجب على الحكومة تحقيقها؟ وما واجباتهم تجاه الناس؟ (واعظي، ٢٠٠٧م، ص١٨).

الفقه السياسي: الفقه السياسي جزء من فقه وممارسة المكلفين الذي يتعلق بإدارة شؤون البلاد السياسية، وقضاياها الاجتماعية، والحكومة، وتدبير شؤون الناس على الصعيدين الداخلي والخارجي (قاسمي، ٢٠١٢م، ص١٨). وبعبارة أخرى الفقه السياسي هو العلم بإحكام الدين الفرعية في مجال السياسة الداخلية والخارجية والمبني على الأدلة التفصيلية. وترتبط قضايا الفقه السياسي بالنظام العام والأنظمة الدولية في مجال الحياة السياسية والاجتماعية (لكزايي، ٢٠٠٥م، ص٧٥). وبعبارة أخرى، فإن الفقه السياسي مسؤول عن اكتشاف وتحديد الاجوبة الصحيحة عن الأسئلة الجديدة في مجال الحياة السياسية (لكزايي، ٢٠٠٥م، ص١٨٧). ويمكن القول بأنّ من بين المواضيع المهمة في الفقه السياسي مسألة نوع الحكومة وشكلها، وحقوق الشعب على الحكام، وواجبات الشعب تجاه الحكومة، وشروط الولي الشرعي وصلاحياته (واعظي، ٢٠٠٧م، ص٢٦).

الأخلاق السياسية: نعني بالأخلاق السياسية في هذا المقال مجموعة من القيم والقواعد والمعايير السياسية المبنية على المنظومة الفكرية للمدرسة الإسلامية،

1. Political Philosophy

والتي يجب على الإنسان الإلتزام بها كي يصل إلى الكمال المنشود (إلهامي‌نيا، ٢٠٠٦م، ص١١٨). إنّ مصطلح الأخلاق السياسية مزيج من مفردتين، الأخلاق والسياسة تربطهما علاقة خاصّة. وعلى الرغم من أن الأخلاق مفهوم عام تندرج السياسية تحته وتكون جزءاً منه، غير أن الأخلاق تتحرك على الصعيدين الفردي والاجتماعي على العكس من السياسة التي تنحصر ساحتها بالأخلاق الإجتماعية. فالأخلاق إذن مقدمة للخوض في العمل السياسي واستمراريته؛ أي أنّه قبل الدخول في مجال السياسة يجب على رجال النظام الإسلامي أن يتوفّروا على الشروط الأخلاقية اللازمة، وأن ينتبهوا إلى أن غاية السياسة وتكوين النظام السياسي الإسلامي هو نشر الفضائل وتعزيز القيم الأخلاقية وتوسيعها على الصعيدين الفردي والإجتماعي (شريعتمدار وشريعتمدار، ٢٠٠٤م، ص٩٠).

منظومة الفكر السياسي: نعني بالمنظومة هنا مجموعة الأجزاء والعناصر المرتبطة والمتناسقة مع بعضها البعض والتي تشكل كياناً واحداً، وتعمل على تحقيق هدف معين، وقد يرادفها كلمة السيستم والمجموعة والهيكل. ثم إنّ الفلسفة السياسية والفقه السياسي والأخلاق السياسية هي ثلاثة أبعاد أو ثلاثة مكونات من منظومة فكر الإمام الخميني‌ﷺ السياسية، ومع كونها ذات حدود واضحة ومميزة، لكنها مترابطة ومتفاعلة مع بعضها البعض وتحقق هدفا محدداً وتسعى لتنظيم العمل السياسي في حياة البشر وتسامي الإنسان والمجتمع.

ومع اختلاف معاني مفهوم الشاخص في القواميس والمعاجم والبحوث الاجتماعية (انظر: دهخدا، ١٩٩٤م، ج٨، ص١٢٣١١؛ أنوري، ٢٠٠٢م، ص٤٣٩٧، جولد، ٢٠٠٥م، ص٥٤٠؛ راسخ، ٢٠١٢م، ص٧١٠). إلّا أنّنا نعني به في هذا المقال مفهوم المؤشر والعلامة على الفكر السياسي للإمام الراحل في كل من الفلسفة السياسية والفقه السياسي والأخلاق السياسية. أي تلك المفاهيم البارزة التي تمثل المؤشرات الرئيسية لفكر الإمام السياسي في الفئات الثلاث المذكورة.

http://ipt.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

ووفقاً للنموذج النظري المعتمد في هذا البحث، فقد تمّ رصد الفكر السياسي للإمام الخميني في ثلاث فئات: الفلسفة السياسية، والأخلاق السياسية، والفقه السياسي:

ألف. الفلسفة السياسية للإمام الخميني

النظرة الشاملة لله والعالم والإنسان (الشمولية)

يحمل الإمام الخميني استناداً إلى أسس فلسفته السياسية نظرة شاملة عن الله والعالم والإنسان. فقد ذهب الإمام إلى القول بأنّ حرية الإنسان هي إحدى معطيات الإيمان بمبدأ التوحيد الذي يعتبر المحور الرئيسي لمنطلقاته الفكرية؛ مؤكّداً أنّه لا يحق لأي إنسان أو أي مجتمع أو أمّة أن يحرم الآخرين من حقهم في الحرية، وأنّ القوانين والتشريعات من صلاحيات الباري تعالى حصراً لا يشاركه فيها أحد من عامّة الناس؛ لأنّ ما سوى الله قاصرون عن رسم منظومة قانونية متكاملة المعالم تؤمن للانسان ما يحتاج إليه حقيقة (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١٤، ص٣٠٦). ومن هنا يرى الإمام أنّ طبيعة المعتقدات البشرية هي الأساس في كافة الأمور؛ أي أن الإنسان وطبيعة تفكيره ومعتقده هي الأساس في الهزائم والانتصارات والنجاة والسعادة والشقاء (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج٥، صص٣٨٧-٣٨٨). وهو مؤمن بأنّ الإنسان ذو طبيعة مزدوجة - جنود الرحمن وجنود الشيطان - وأنّ البشر على استعداد للتربية والتدريب (الخميني، ٢٠١٢م «أ»، ص٥؛ الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج٧، صص٤٩٩- ٥٠٠؛ لك‌زايي، ٢٠٠٧م، صص١٠٦- ١٢٦). ويرى الإمام أنّ المعرفة الحاصلة من الاستناد إلى مصادر وأدوات المعرفة الحقّة، صحيحة يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها (الخميني، ٢٠١٣م، ص١٧٦؛ الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج٨، ص٥٣١). كذلك نلمس في فكر الإمام الخميني وجود علاقة بين العقل والوحي تكتمل بها المنظومة المعرفية (الخميني، بلاتاريخ، ص٢٠٤).

لذلك، يمكن رصد بعض المؤشرات المهمة لأسس فلسفة الإمام السياسية

عبر مجموعة من المقولات والعبارات التي صرّح فيها في أكثر من موضع، من قبيل:

"وجود رؤية شاملة ومنهجية"، "مركزية التوحيد في عالم المعرفة"، "الاستفادة من الطبيعة المزدوجة للإنسان وقابليته للتربية والتدريب"، "مركزية الإيمان الإنساني في سعادة الإنسان وشقائه". و"تكامل العلاقة بين العقل والوحي في العملية المعرفية للإنسان".

الاهتمام بالمفاهيم الأساسية في مجال الفلسفة السياسية

يولي الإمام الراحل إهتماماً خاصّاً عند البحث عن مبادئ فلسفته السياسية بمجموعة من المفاهيم الأساسية من قبيل الحرية، الاستقلال، الديمقراطية الدينية، العدالة، والشرعية والسياسة.

الحرّية: يتبنى الإمام الخميني ومن حيث المبدأ حرية الإنسان المطلقة، إلا إذا أدّت هذه الحرية إلى مفسدة للأمّة والوطن ونشوء الفوضى الإجتماعية (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج٥، صص٣٢-٣٣،٣٨٧-٤١٩،٣٨٨ ؛ االخميني، ١٩٩٩م «أ»، ج٢، ص٤٢٣). ويرى أنّ الشريعة الإسلامية هي التي من شأنها تعيين حدود تلك الحرية (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج٨، صص١١٩-١٢٠)؛ وهذا يعني أنّ أيّ نوع من الحرية يخالف الشريعة الإسلامية مرفوض لا يمكن القول به، وإنما تقبل الحرية إذا تحركت في إطار الشريعة الإسلامية.

الإستقلال: يؤشر الفكر السياسي للإمام الخميني الراحل إلى إيمانه الراسخ بمبدأ الاستقلال بجميع جوانبه؛ يعني إدارة البلاد دون تدخل أيّ جهة أجنبية (الخميني، ١٩٩٩م «أ» ، ج٢، ص٤١١؛ الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج٣، صص٤٨٥- ٤٨٦). ويرى الإمام الراحل أنّ الاستقلال الثقافي هو أساس الاستقلال في المواضع الأخرى. وبعبارة أخرى إنّ التبعية الثقافية هي التبعية الأكبر خطراً وهي التي تؤدي إلى

سلب الاستقلالية في المواطن الأخرى (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١٠، ص٧٩). والجدير بالذكر أنّ الإمام الخميني في الوقت الذي يدين فيه الانكماش والسياسة الانعزالية يعتبر إقامة علاقات موضوية مع العالم ضرورية إلا إذا كان ذلك مضرّاً بالاستقلال (الخميني، ٢٠١٤م، ص٧٦؛ الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج٤، ص٣٦٤؛ ج١٠، ص٣٩٢؛ ج١١، ص١٥٣؛ ج١٣، صص٢١١-٢١٢؛ ج١٩، ص٤١٣). وبحسب الإمام، فإنّ الصحوة والإيمان بالقدرات الذاتية والثقة بالنفس واتباع قوانين الإسلام كل ذلك أدوات مهمة لتحقيق الاستقلال (الخميني، ٢٠١٤م، ص٧٦؛ الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١٠، ص٣٩٢؛ ج١٣، صص٢١١-٢١٢).

الديمقراطية الدينية: يؤمن الإمام الراحل بأنّ للديمقراطية الدينية خصائص معينة، منها: مركزية الشريعة الإسلامية، وحق تقرير المصير، ووجود نظام انتخابي حرّ، واعتماد رأي الأغلبية، وحق المشورة، وحق النقد، وحق الاعتراض والمراقبة (انظر:الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج٤، ص٣٥٩؛ ج٥، ص٤٠٩؛ ج٦، ص ١٣؛ ج٧، ص٧؛ ج٨، صص٥-٦؛ ج٨، صص٤٨٧-٤٨٨؛ ج٩، ص٣٠٤؛ ج١١، ص٣٤؛ ج١٢، ص١٨٢؛ ج١٣، ص١٤؛ ج١٤، ص١٦٥؛ والمادة السادسة من دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية). وفي فكر الإمام الراحل تأكيد واضح على حكم الشعب بمحورية قيم الإسلام وتشريعاته.

العدالة: عرّف الإمام الخميني العدالة بأنّها الحد الوسط بين حالتي الإفراط والتفريط، وأنّها إحدى الفضائل الأخلاقية (الخميني، ٢٠١٢م «ب»، ص١٤٧). ويرى أنّ العدالة الاجتماعية مهمّة جداً؛ لأنها من مقاصد الإسلام والأنبياء والثورة الإسلامية، وهي المعيار لقياس تصرفات الإنسان والمجتمعات البشرية، ومن خلال خلق بيئة آمنة ومسالمه يتوفّر المجال وتمهد الأرضية لإزدهار المواهب والابداع على شتى الصعد (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١، ص١٩٨؛ ج٣، ص٣٠٤؛ ج٩، ص٥٠؛ ج٢٠، ص١١٦؛ ج٢١، صص٤٠٥-٤٠٦).

المشروعيّة: ذهب الإمام الراحل إلى القول بأنّ مشروعية الحكومة الإسلامية

والولي الفقيه شأن إلهي لا مدخلية للبشر فيها؛ ولكن قيام الحكومة وتحقيق حكم الفقيه على أرض الواقع يحتاج إلى إسناد شعبي وموافقة أغلبية الجماهير (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج٥، ص٢١٣؛ ج٥، ص٤٢٦؛ ج٦، ص٥٤؛ ج١٠، ص٢٢١؛ ج١٢، ص١٣٩؛ ج١٥، ص٦٧؛ ج٢١، ص٣٧١؛). بل يرى عدم جواز التصدّي للحكم والوصول إلى السلطة السياسية بالقهر والقوة والسيطرة دون موافقة الشعب ودعمه؛ لأنّ إكراه الإنسان والمجتمع يتنافى مع مبادئ الإمام الخميني نفسه.

السياسة: إنّ مفهوم السياسة عند الإمام الراحل يعني تدبير شؤون الدولة وتوجيه المجتمع في جميع جوانب حياة الإنسان والمجتمع نحو رفاهيته على أساس معايير العقل والعدل والإنصاف (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١٠، ص١٢٥؛ ج١٣، صص٤٣٢- ٤٣٣؛ ج٢١، ص ٤٠٥).

ومن هنا يمكن اعتبار الجمل والعبارات التالية التي صدرت من الإمام الراحل مؤشرات وعلامات بارزة على فكره ومبادئ فلسفته السياسية:

"الإنسان حرّ مطلقاً ضمن محورية القانون الاسلامي"، "الاستقلال ضروري في جميع أبعاد الحياة لاسيما الاستقلال الثقافي الذي يعتبر أساس الاستقلال في الأبعاد الأخرى"، "المبدأ الاساسي في التحرك قائم على التواصل مع العالم أجمع، والانكماش والانعزال لتحقيق الاستقلال أمر مرفوض"، "اليقظة والثقة بالنفس من الطرق المهمة لتحقيق الاستقلال"، "في الديمقراطية الدينية، يتم التركيز على حكم الشعب مع محورية القوانين الإلهية"، "من حقوق الشعب في النظام الديمقراطي الديني حق تقرير المصير، اعتماد رأى الأغلبية، حق النصيحة والنقد والاعتراض والمراقبة؛ "إنّ أحد المقاصد الأساسية للأنبياء والثورة الإسلامية هو تحقيق العدالة الاجتماعية، وهي مؤشر لتمييز الحكومة الصحيحة عن الحكومات الفاسدة الفاقدة للشرعية"، "مشروعية الولي الفقيه ذات منشأ إلهي يكتسب شرعيته من السماء؛ دون تشكيل الحكومة وتفعيل ولاية الفقيه فتتم عبر رضا

الشعب والتفاف الجماهير حول القائد"؛ "السياسة هي تدبير الأمور وتوجيه المجتمع نحو الخير والنجاة".

نماذج من قضايا فلسفة الإمام الخميني السياسية

نتناول هنا ردّ الإمام الراحل على بعض القضايا ذات الصلة بالفلسفة السياسية:

ضرورة الحكومة: يرى الإمام الراحل أنّ من الضروري تشكيل الحكومة وفقاً للمطعيات والأسباب العقلانية والدينية. ويرى أن الضرورة العقلانية المتمثلة في "منع الانفلات الأمني وشيوع الفوضى" و"ضمان أمن الفراد والمجتمع" تتطلب تشكيل حكومة تدير شؤون البلاد؛ لأنه بدون وجود سلطة ونظام تنفيذي يضبط الأمور ويأخذ بزمامها ستنشأ حالة من الفوضى والانفلات والفساد الاجتماعي والديني والأخلاقي؛ وهذا ما يرفضه العقل ويأمر العقلاء بمنعه والتصدّي له (الخميني، ١٩٩٩م «ج»، ص١٩). ويؤكّد الإمام أنّ مجرّد وجود مجموعة من التشريعات والقوانين الإلهية لا يكفي لإصلاح المجتمع، ما لم تدعم بوجود سلطة تنفيذية تؤمن تطبيق القوانين (الخميني، ١٩٩٩م «ج»، ص١٧). وبالإضافة إلى الأدلة العقلائية المذكورة، يرى الإمام الراحل وجوب حماية حدود الدول الإسلامية من غزو الأجانب عقلا وشرعاً، ويرى أنّ السبيل لتحقيق ذلك يتم من خلال تشكيل حكومة مقتدرة تأخذ على عاقتها مهمة حماية البلاد وحدودها (الخميني، ١٩٩٩م «ج»، ص١٧). كما يرى ضرورة إقامة حكم الشريعة وقوانين الاسلام بقيادة فقيه جامع للشرائط (الخميني، ١٩٩٩م «ج»، صص١٨-٢٠). وأنّ سنّة النبيّ الأكرمﷺ تؤكد سعيه الجاد لتشكيل حكومة إسلامية (الخميني، ١٩٩٩م «ج»، ص١٨). يضاف إلى ذلك أنّ ماهية وطبيعة القوانين الاسلامية في بناء نظام إجتماعي عام تتطلب وجود سلطة قادرة على تنفيذ تلك التشريعات والقوانين (الخميني، ١٩٩٩م «ج»، صص٢٠-٢٢). فضلا عن وجوب تحرير المستضعفين والمظلومين ونجاتهم من نير الظالمين

والمستعمرين الأجانب (الخميني، ١٩٩٩م «ج»، صص٢٧-٢٩). كل ذلك من الأسباب الشرعية والأدلة العقلية الداعمة لضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية من وجهة نظر الإمام الراحل.

الغاية من تشكيل الحكومة: يعتبر الإمام الراحل إقامة العدل وتنفيذ الأحكام الإلهية هدفين أساسيين لقيام الحكومة الإسلامية؛ ويؤمن بأنّ هناك علاقة بين إرساء العدالة ونشرها وبين تشكيل الحكومة الإسلامية وتنفيذ الأحكام الإلهية (الخميني، ١٩٩٩م «ج»، ص٥٩).

ولاية الفقيه: يعتقد الإمام الراحل أنّ أمر الولاية وقيادة الأمّة في زمن غيبة إمام العصر عجل الله تعالى فرجه الشريف يقع على عاتق الفقهاء الجامعين للشرائط، وهم المسؤولون عن استمرار النظام السياسي الإسلامي، ولايمكن سلب هذا المنصب منهم أبداً (الخميني، ١٩٩٩م «ج»، صص٣٣-٣٤). ويرى في معرض الاستدلال على ولاية الفقيه أنّ الدليل العقلي كاف في إثباتها، وأنها من المواضيع التي يوجب تصورها التصديق بها، فلوضوحها وبداهتها لا تحتاج لأية برهنة. وذلك بمعنى أن كل من أدرك العقائد والأحكام الإسلامية ـ ولو إجمالاً ـ وبمجرد أن يصل إلى ولاية الفقيه ويتصورها فسيصدق بها فوراً، وسيجدها ضرورة وبديهية (الخميني، ١٩٩٩م «ج»، ص٣). ثم أشار الإمام إلى السبب الذي دعا إلى حاجة ولاية الفقيه اليوم إلى الاستدلال وإقامة البرهان عليها قائلاً: والسبب في عدم وجود ادنى التفات لولاية الفقيه وفي أنّها صارت بحاجة للاستدلال هو الأوضاع الاجتماعية للمسلمين بشكل عام والحوزات العلمية بشكل خاص، وهناك أسباب تاريخية لأوضاعنا الاجتماعية نحن المسلمين، ولأوضاع الحوزات العلمية نقوم بالاشارة اليها، وأشار إلى دور المستعمرين الذي أشاعوا عبر ماكنتهم الإعلامية بأنّ الإسلام ليس ديناً جامعاً، ولا يصلح لادارة شؤون الحياة، وليس فيه أنظمة وقوانين تعنى بشأن المجتمع، ولم يأت بنظام وقوانين للحكم، وما الإسلام الإ أحكام

حيض ونفاس فحسب، وفيه بعض التوجيهات الاخلاقية أيضاً، لكن ليس فيه شيء مما يرتبط بالحياة وإدارة المجتمع. ومن المؤسف أن دعاياتهم الباطلة والمضللة هذه قد أثّرت في الكثيرمن المسلمين وتمكنت من اختراق عقول البعض منهم (الخميني، ١٩٩٩م «ج»، صص٣-١٦؛ الخميني، ١٩٨٦م، صص١٩-٢١).

يجب على الفقهاء تشكيل الحكومة: بعد أنّ بيّن الإمام الخميني أن أمر ولاية الأمّة الاسلامية قد أوكل إلى الولي الفقيه الجامع للشرائط، قال: يجب على الفقهاء أن يقيموا الحكومة الشرعية، إما مجتمعين أو منفردين، وإذا كان الأمر ميسوراً لأحدهم فهو واجب عيني عليه، وإلا فهو كفائي. وذهب إلى القول بأنّه لو قام الفقيه الجامع للشرائط بتأسيس الحكومة يجب على جميع الناس بما فيهم الفقهاء إطاعته (الخميني، ١٩٩٩م «ج»، ص٤٢). وبحسب عقيدة الإمام فإنّ الفقهاء العدول أمناء وورثة الأنبياء وحصون الإسلام القوية في كل ما يتعلق بالنبوة والإمامة، ولا يمكن القيام بهذا الدور على أكمل وجه إلا بتشكيل الحكومة الإسلامية، التي هي جزء من ولاية الفقيه (الخميني، ١٩٩٩م «ج»، ص١٥). إنطلاقاً من هذا المعتقد ورصده للضروريات، وبصفته فقيهاً جامعاً للشروط، بذل قصارى جهده لتشكيل حكومة إسلامية، وقام بموجة تبليغية وفكرية كبيرة بتأسيس حركة ضخمة تضم ذوي التفكير المماثل والمؤمنين بحركته، وتمكن من تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية بمعاضدة الجماهير المؤمنين بخطّه، وبهذا وفّر الارضية المناسبة لتطبيق الأحكام الإسلامية والنظام الاجتماعي الإسلام العادل.

علاقة الدين بالسياسة: لقد أثبت الإمام الراحل ارتباط الدين بالسياسة بناء على معطيات عقلانية ودينية (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج٢١، صص٤٠٢-٤٠٣). ويرى الإمام أنّ شمولية الإسلامية واعتماده كمنهج لإقامة نظام إجتماعي عادل (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١١، ص٣٨٦). رهين بادغام السياسة والعبادة (الخميني، ١٩٩٩م «ب»،

ج٤، ص٤٤٧). مستنداً بسيرة الأنبياء وأهل البيت (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١٩، ص١٨٠). وماهية وطبيعة القوانين الاسلامية لإثبات هذا الارتباط بين الدين والسياسة (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، صص٢٠-٢٥). فقد صرّح عند الحديث عن الدليل على لزوم تشكيل الحكومة بقوله؛ إنّ ماهية القوانين الإسلامية (أحكام الشرع) وكيفيتها تدل على ذلك، وأنّ ماهية هذه القوانين تفيد أنّها قد شُرِّعت لأجل تكوين دولة، ولاجل الإدارة السياسية والأقتصادية والثقافية للمجتمع، وبهذا يتضح إلى أي حد يَهتمُّ الإسلام بالحكومة والعلاقات السياسية والاقتصادية للمجتمع (الإمام الخميني، ١٩٩٩م «ج»، ص٢٠-٥٥). بل ذهب الإمام إلى أنّ الحكومة والسياسة يمثلان الفلسفة العملية لمنظومة الفقه الاسلامي؛ أي أنّ الفقه يمثل البعد النظري فيما تمثل الحكومة الجانب العملي (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج٢١، ص٢٨٩). وأنّ الإسلام منظومة متكاملة الأبعاد وهادفة، وأنّ الاهتمام بأحدهما دون الآخر يؤشر إلى خلل معرفي بل انحراف فكري (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١، ص٢٧٠). وقد رصد الإمام مشكلة المسلمين وهيمنة المستعمرين عليهم وتصدّي عمّلاء الغرب لشؤون البلاد الاسلامية، فقال: بأنّ السبب وراء ذلك إهمال الحوزات العلمية وهزيمة المسلمين النفسية وانهيار الثقة بالنفس أمام الغرب، كل ذلك مكن الغربيين من الدعاية والدس ضد الإسلام بمختلف الوسائل، وتعاضدوا في العمل على تحريف حقائق الإسلام رجال الدين وإشاعة مقولة فصل الدين عن السياسة (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١٨، صص٨٨-٨٩؛ الخميني، ١٩٩٩م «ج»، صص٤-٧-١٤). هذه بعض العوامل التي تقف وراء نظرية فصل الدين عن السياسة عند مناهضي الإسلام النقي هو المحمدي عليه السلام. ولذلك يمكن الإشارة إلى العبارات والجمل التالية كدلائل ومؤشرات على إيمان الإمام الراحل في قضايا الفلسفة السياسية:

"إنّ إقامة العدل وتنفيذ الأحكام الإلهية هما الهدفان الأساسيان للحكومة

الإسلامية"، "إنّ طبيعة أحكام الله وما هيتها تجعل تنفيذها يتطلب تشكيل حكومة قادرة على التنفيذ"، "من أجل تشكيل حكومة إسلامية، من الضروري القيام بعمل تبليغي ونشر التعاليم وخلق موجة من الاعلام والتبليغ والفكر وتحرّك الأشخاص ذوي التفكير المماثل"، "الفقيه الجامع للشرائط هو المسؤول عن قيادة الجماهير واستمرار النظام السياسي للإسلام في عصر الغيبة"، "هناك علاقة بين الدين والسياسة"، "السبب وراء هيمنة الاستعمار وعملائه يكمن في إهمال الحوزات العلمية وهزيمة المسلمين النفسية أمام الغرب وهي السبب وراء شيوع نظرية فصل الدين عن السياسة"، "إحدى مهام الولي الفقيه تشكيل حكومة تعنى بتنفيذ القوانين وإدارة شؤون المجتمع".

ب. الأخلاق السياسية في فكر الإمام الخميني

يذهب الإمام الراحل في منظومته الفكرية والمنهجية إلى القول بأصالة الفرد والمجتمع وأنهما يحظيان بأهمية خاصّة عنده، وأنّ بين حياة الإنسان الفردية والاجتماعية علاقة وآصره قوية (أفروغ، ٢٠١١م، صص٧٨- ٨١). كذلك يؤمن الإمام أنّه بالإضافة إلى وجود العلاقة بين الأخلاق والسياسة إلا أنّ الأولوية والتقدّم للأخلاق وهي التي تسبق السياسة. ويرى أيضاً أنّ أصل الخلافات والانحطاط والانحرافات التي يبتلي بها الإنسان والمجتمع والنظام السياسي هي نتاج أهواء النفس وميولها (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١٨، ص١٣٤). ويمكن رصد الأخلاق السياسية للإمام الخميني في جانبين: الفضائل والرذائل:

الاهتمام بفضائل الأخلاق السياسية

يرى الإمام الراحل أنّ الإنسان إنما يستطيع أن يتغلب على جنود الشيطان ويحقق سعادة نفسه والمجتمع بمعرفة الذات ومحاربة الأنا وإدارة الغرائز وتدريبها

فيما إذا تحلّى بفضائل الأخلاق السياسية. ومن مؤشرات الأخلاق السياسية في بعد الفضائل ما يلي:

الإيمان: يرى الإمام أنّ الإيمان يغاير العلم، لأنّ الإيمان هو حظ القلب، والعلم هو حظ العقل، فإذا قوي نور الإيمان تبعه حصول الاطمئنان في القلب، وجميع هذه الأمور هي غير العلم. فمن الممكن أن يدرك العقل بالدليل شيئاً لكن القلب لم يسلم به، فلا قيمة للعلم حينئذ ويصبح عديم الجدوى (الخميني، ٢٠١٢م «ب»، صص٨-١١). فالإيمان هو الذي يضيء نور الهداية في قلب الإنسان، ويحقق حقيقة التوحيد الأفعالي في قلوبنا. وفي هذه الحالة لا يقع المؤمن المهتدي في نفخ الشيطان ولا يسقط في شراك وساوسه، وباتباعه لأوامر الله واستخدامه للعقل يكون قد وضع قدمه في الطريق الصحيح، وتحقيق سعادته الفردية والاجماعية وهداية البشرية؛ وبهذا يتضح أنّ أحد شروط الإنسان الكامل عند الإمام هو الإيمان الحقيقي بالله.

التفاؤل وحسن الظن بالله: يرى الإمام الخميني أنّ الأمل بالله وحسن الظن يجلبان السعادة والنجاح للإنسان والمجتمع (الخميني، ٢٠١٢م «ب»، صص١٣٠-١٣٨). لأنّ الإنسان المتفائل يسعى بجدّ متوكلا على الله لحل مشاكله ومعالجة العقد الإجتماعية، وبالتالي يجلب الرخاء والتقدم له ولمجتمعه. وفي الواقع فإن المجتمع المتفائل يتمتع بهوية منسجمة وعلاقات متماسكة يستطيع من خلالها مقاومة مشاكل الحياة والتصدي لنفوذ الأجانب ومخططاتهم ويحقق أهدافه بمثابرته وثباته.

الرفق بالناس والتسامح معهم: يؤمن الإمام الراحل، بأنّ الإنسان إنما يستطيع أن يستقطب قلوب الناس وإدارة شؤون المجتمع الدنيوية إذا تعامل معهم بصدق

http://ipt.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

وتسامح ولين جانب، لا بالقوّة والعنف؛ إذ الطاعة الناشئة من القسر والقوة حقيقتها اخضاع للبدن والأعضاء الظاهرية دون القلوب، إذ من طبيعة القلب عدم الاستسلام والخضوع للقوّة، فإذا كان الأمر كذلك لا يؤمن الإنسان من خيانة من اخضعهم لسلطته بالقوّة؛ على النقيض من الصداقة واللين والرفق بالجماهير فإنّها تروض القلوب وجعلها منقادة للقيادة، وبترويض القلوب يصار إلى اخضاع سائر قوى الإنسان الخارجية والداخلية. وهذه مسألة عقلاني وأنه يجب على من يروم بناء مجتمع سليم وكيان ناجح يحقق الاهداف المنشودة أن يكون ودوداً متسامحاً (الخميني، ٢٠١٢م «ب»، صص٣١٣-٣١٧). ففي الجمهورية الإسلامية الإيرانية كان هناك العديد من المدراء الناجحين الذي استطاعوا تنفيذ القانون والأحكام الإلهية عبر كسب رضا الشعب والتسامح معهم كان الراحل في طليعة هؤلاء الرجال.

التواضع: يرى الإمام الراحل أنّ التواضع للعباد هو عين التواضع للحق تعالى (الخميني، ٢٠١٢م «ب»، ص ٣٥٤). كذلك يرى أنّ من آثار التواضع عدم ابتلاء المرء بالتملّق والتزلّف للآخرين (الخميني، ٢٠١٢م «ب»، ص ٣٣٤). فبحصول حالة التواضع في القلب وإنعكاس آثاره على النفس ظاهراً يمكن الاستفادة من معطيات المختصين وأصحاب الرأي من الموافقين والمعارضين والاستفادة من آراء المستشارين من كلا الاتجاهين لتقليل الأخطاء والحد من الفشل في التحرك، والمساهمة في بناء مجتمع سليم آمن ومتماسك مصيب في خطواته.

الحِلم: يذهب الإمام الراحل إلى القول بأنّ الحلم ملكة أخلاقية وفضيلة تجلب راحة البال وتمنع من هيجان غضب الإنسان وتحد من الانفعالات السريعة التي تثار في غير موضعها المناسب. ويرى أنّ الإنسان اللطيف والحليم المتحكّم بزمام

النفس لا يفقد توازنه ولا يخرج عن السيطرة على نفسه أمام الحوادث وحصول الكوارث، ولا يلجأ إلى السلوكيات المتطرفة في مواجهة الشدائد، فلا ينفعل سلباً عند مواجهة سلوك أو كلام يخالف مزاجه (الخميني، ٢٠١٢م «ب»، ص٣٨٠). ويواجه المشاكل بنوع من الحلم والصبر والتحكّم بالنفس (الخميني، ٢٠١٢م «ب»، ص٣٦٨). وهذا هو سرّ نجاح الإنسان المتحكّم بنفسه.

الصدق: يرى الإمام الراحل أنّ الإنسان إذا لم يكن صادقاً فإنه يتجّه تدريجياً نحو الدكتاتورية؛ لأنّ الإنسان الصادق يمتلك القدرة والدليل على بيان رأيه وتوضيح مواقفه وتفهيم الآخرين بما يروم قوله أو تحقيقه إستناداً إلى المنطق والدليل، فإن أذعنوا بذلك استطاع الانتقال إلى الخطوة التالية المتمثلة بالعمل معهم نحو تحقيق الهدف. فمن يحاول فرض رأيه على الآخرين فهو ديكتاتور بلا أدنى ريب. بل يرى رحمه الله أنّ الدكتاتورية تنشأ من رفض الاعتراف بالخطأ والإصرار على مواصلة السير في الطريق المنحرف (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١٤، صص٩٠-٩٤). وأن الاعتراف بالخطأ فضيلة وكمال إنساني (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١٨، ص٧).

رحابة الصدر وتلقي النقد: يعتقد الإمام أنّ قبول النقد يعد شرطاً من شروط اكتمال الإنسان. ويعتقد أنه إذا أراد الشخص أن يعمل من أجل الله ويصل إلى مقام الإنسانية الرفيع، فعليه أن يسعى باستمرار لمعرفة عيوبه ورصد ما فيه من نقص؛ لأنّه إذا تتبع عيوبه ورصد أخطاءه فسوف يسعى لإزالتها وتطهير النفس منها، خلافا لمن يهمه البحث عن المديح ويسعده كيل الثناء عليه وذكر محاسنه فإنّها ستتحول إلى حجاب يحول بينه وبين عيوبه فلا يرى الحقيقة ولايبصر نواقصه (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١٧، ص٢٤٦). ومن هنا كان﵀ يرى ضرورة نقد المسؤولين

وتتبع طبيعة تحركاتهم لما في ذلك من دور فاعل في إصلاح المجتمع (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١٤، ص٤٠١). ويرى أن تلقي النقد يمثل إحدى انعكاسات تربية النفس وبناء الشخصية وأنّ هذه الخصوصية تعود بالخير على المجتمع (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١٣، ص١٩٨). ويرى أنّ التحلّي بروح قبول النقد يؤدي إلى تكامل المجتمع وإصلاحه ويمنع من نشوء الدكتاتورية (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج٨، ص٥١٢).

البساطة والزهد: يعتقد الإمام الراحل أنّ الزهد بالحاية وبساطة العيش تمنح الإنسان القوة الروحية، فيستطيع بفضلها الوقوف في وجه الظلم والتصدي للجائرين، واستقطاب قلوب الناس ورصد صفوفهم للقيام بأعمال عظيمة وإنجاز مهام كبرى. ويرى أنّ المواقف الشجاعة والصلبة التي كان المرحوم آية الله السيد حسن مدرّس يتخذها في مواجهة رضا بهلوي (مَلِك إيران) كانت نابعة من قوته الروحية وعدم اكتراثه بزخارف الدنيا والمناصب الزائفة، فضلاً عن حياة الزهد التي كان يعيشها والتقوى التي يتحلّى بها (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١٦، صص٤٥١-٤٥٢). ومن هنا كان يدعو المسؤولين والقائمين على شؤون البلاد أن يضعوا نصب أعينهم سيرة وحياة الرسولﷺ والرجال العظام في التاريخ الإسلامي وزهدهم وبساطة عيشهم ويجعلوا منها هدفاً وبوصلة يسيرون باتجاهها، ويرى الإمام أن الترف والتجملات والبهرجة يؤديان إلى البعد عن الروحانية والانجرار وراء الملاذ الدنيوية والتبعية للآخرين وبالتالي السقوط من عيون الناس. وهذا ما يتعارض مع أهداف الإسلام والجمهورية الإسلامية الإيرانية (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١٧، صص٤٥٢-٤٥٣؛ ج١٨، ص٤٧١). لذلك، وبحسب فكر الإمام الخميني فإنّ الإنسان الكامل والمجتمع السليم يجب أن يتحلّى بالإضافة إلى الاعتقاد بالتوحيد بالفضائل الأخلاقية مثل الإيمان والأمل والرفق والتسامح، والحلم، والصدق وقبول النقد وبساطة العيش والزهد بالحياة.

تجنب رذائل الأخلاق السياسية

يؤشر الفكر السياسي للإمام الخميني إلى مجموعة من الرذائل الأخلاقية السياسية، منها:

الحسد: يعتقد الإمام الراحل بأنّ الحسد من الرذائل الأخلاقية وهي حالة نفسية يرغب صاحبها في حرمان الآخرين من الكمالات وزوال النعم منهم؛ سواء كان يمتلك تلك النعم هو أيضاً أم لا، وسواء كان يريد أن تعود له وينالها بنفسه أم لا (الخميني، ٢٠١٢م «أ»، ص١٠٥). ومن هنا يعتقد الإمام الراحل أن الحاكم المبتلى بمرض الحسد مع امتلاكه لأسلحة القوّة والنفوذ يعيش تحت ضغط حالة الحسد هذه بحالة من الضعف العقلي وأنّ عقله أسير للشهوات وللشيطان، وقد يقدم مثل هذا الشخص على اقتراف أمور خطيرة ويتخذ مواقف خاطئة لحماية نفسه. ومن المفاسد والشرور التي تنتج عن مرض الحسد إنعدام حالة الأمن الاجتماعي؛ لأنّ فضاءً تحكمه الاحقاد والعقد النفسية لا يمكن الثقة بأفراد مجتمعه، ففي أي لحظة هناك إمكانية للتآمر والافتراء على بعضهم البعض، ولاريب أنّ مثل هكذا مجتمع لا يتمتع بالأمن والإستقرار. ومن الآفات الاجتماعية التي يسببها الحسد تخلّف المجتمع وتوقف حركة تطوره الفكري ورقيه المعرف على جميع الصعد؛ لأن الحسود لا تجود نفسه بأن يرى الآخرين في حالة تطوّر ورقي، ومن هنا يحاول الحاسدون وضع العصي في عجلة ماكنة المجتمع وعرقلة حركة التطوّر لأجل الحفاظ على تفوقهم وتقدمهم على الآخرين لا ينافسهم غيرهم. كذلك يفتقر المجتمع المتحاسد إلى حالة التآزر والتعاضد؛ لأنّ الحاسدين يعيق بعضهم قدرات البعض الآخر ويفشل تحركاته الإيجابية؛ وبالتالي سوف تشل حركة المجتمع ويتوقف الركب عن التقدم وتتخلف حركة المجتمع. وقد ينجر الحسد إلى ظهور العديد من الرذائل الأخلاقية الخطيرة كالتكبّر والغيبة والنميمة و... (الخميني، ٢٠١٢م «أ»، صص١٠٦-١١٠). ومن هنا فإنّ تجنّب الرذيلة الأخلاقية المتمثلة في الحسد يعد أمراً ضرورياً من أجل بناء مجتمع سليم.

http://ipt.isca.ac.ir
Publisher: Islamic Sciences and Culture Academy

حبّ الجاه والرئاسة: حب الجاه والسلطة يعني الحصول على الشهرة والمحبوبية بين الناس والوصول إلى المكانة والمنزلة الاجتماعية، فإذا كان بقصد الاستعلاء والتسيّد على الآخرين والإمساك بزمام السلطة والسيطرة على مقاليد الأمور فهو مذموم ويعد رذيلة أخلاقية. ولما كان الاستعلاء والتسيّد والهيمنة والتحكم بمصير الآخرين يتنافى مع خلق الله، من هنا يعد حبّ الجاه والرئاسة والتعلق بهما منكراً مذموماً، لأنّه يدفع الإنسان إلى اللجوء إلى النفاق والتملّق للحفاظ على ما يرومه من مكتسبات، فضلا عن السكوت عن الظلم وعدم التصدّي لنظام الهيمنة والتغاضي عن انتهاك حقوق الناس، وإقصاء منافسيهم من المشهد السياسي والاجتماعي بشتى أنواع الكذب والافتراء، وارتكاب كثير من المفاسد الأخلاقية وانتهاك القوانين (ورعى، ٢٠٠٩م، صص١٧-٢١). ويؤكد الإمام الخميني رحمه الله هذه الحقيقة مصرحاً بأنّ هناك علاقة بين حرية الإنسان وتصديه للظالمين، وبين عدم تعلق الإنسان بالثروة والجاه والمقام (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١٦، صص٤٥٢-٤٥٣). ويرى أن الخوف من الأقوياء سبب في فشل الثورات (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١٦، ص٢٣؛ ج١٨، ص٤٧١). ومن الآثار المترتبة على حبّ الجاه والرئاسة رسوخ حالة التكبّر والغرور وسقوط القيم الإنسانية (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١٤، صص١٤-١٥). ونظراً لوجود هذه الآثار والمفاسد الخطيرة المترتبة على حبّ الجاه والمنصب والسلطة، فإنه ليس من المصلحة ولا من الحكمة السماح لمثل هذه الفئة من الأفراد بالامساك بزمام الأمور والتصدي للمناصب المهمة وقيادة المجتمع.

الغيبة: يعتبر الإمام الخميني الغيبة من الذنوب الكبيرة ومن المعاصي الكبيرة والموبقات المهلكة (الخميني، ٢٠١٢م «أ»، ص٣٠٣). وكما أن هذه المعصية الكبيرة وهذه الجريرة العظيمة، من المفسدات للإيمان والأخلاق والظاهر والباطن للفرد، كذلك تشتمل هذه الرذيلة على مفاسد إجتماعية ونوعية أيضاً، حيث إنّ

من الأهداف الكبيرة للشرائع الإلهية والأنبياء العظام ـ سلام الله عليهم ـ هي تحقيق المدينة الفاضلة، مضافاً إلى توحيد الكلمة وسلامة العقيدة والاتحاد والتآزر في الأمور الهامة، والحدّ من ظلم الجائرين الباعث على فساد بني الإنسان ودمار المدينة الفاضلة، ولا يتحقق هذا الهدف الكبير المصلح للمجتمع والفرد إلا في ظل وحدة النفوس وإتحاد الهمم والتآلف والتآخي، والصداقة القلبية والصفاء الباطني والظاهري، وتربية أفراد المجتمع على نمط يساهم كلهم في بناء شخصية متكاملة الخصال متحدة في مواقفها متآزره مع غيرها بما يحوّل المجتمع إلى كيان واحد منسجم بمثابة العضو الواحد، ويجعل الأفراد بمنزلة الأعضاء والأجزاء لذلك الجسد وتدار كافة الجهود والمساعي حول الهدف الإلهي الكبير... ومن الواضح لدى الجميع بأنّ هذه المعصية الكبيرة والخطيرة ـ الغيبة ـ إذا أشيعت في المجتمع، أصبحت سبباً للضغينة والحسد والعداوة والبغض وترسيخ جذور الفساد في المجتمع، وغرس شجرة النفاق فيه، وضعضعة وحدة المجتمع وتفكيك عراه وهدم تضامنه، ووهن أساسه الديني، وفي النهاية تزداد في المجتمع القبائح والفساد (الخميني، ٢٠١٢م «أ»، ص٣١٠).

من هنا يمكن تقديم العبارات والجمل التالية كدلالات ومؤشرات على الأخلاق السياسية في فكر الإمام الراحل والتي وردت ضمن كلماته:

"الأخلاق تأتي متقدمة على السياسة"، "الأمل هو القوة الدافعة للتغلب على المشاكل"، "بالرفق والسماحة يتم اختراق قلوب الناس والهيمنة على عقولهم وكسب ودّهم ومؤازرتهم للمسيرة"، "قبول النقد والسماع للآخر عنصر تربوي مهم يؤدي إلى صلاح كل من الفرد والمجتمع"، "قبول النقد عنصر مهم في الحد من الغطرسة ونشوء الدكتاتورية"، "الزهد وبساطة العيش يمنحان الإنسان القوة الروحية، وبالتالي يستطيع أن يقف في وجه الظلم ويتصدّى للقهر"، "تمكين الشخص غير المتخلق من السلطة مفسدة"، "الحسد وحبّ الجاه والغيبة من الرذائل الاخلاقية السياسية والموبقات الخطيرة"، "ضعف النفس وفشل الثورة

الاسلامية من ثمار وآثار حبّ الجاه والرئاسة"، "من الأضرار الإجتماعية للغيبة إفساد بني الإنسان، وهدم المدينة الفاضلة، واختلال أواصر الأخوة وأسس المجتمع وهدم قواعد التدين".

ج. الفقه السياسي في فكر الإمام الخميني رحمه الله

نتناول في هذا القسم نماذج من الفقه السياسي وفقاً لأفكار الإمام الراحل:

شكل الحكومة: يرى الإمام الراحل أنّ شكل الحكومة يخضع لمقتضيات الزمان والمكان، والتي يحددها الشعب؛ غير أن محتوى الحكومة وطبيعة الأحكام والقوانين السارية فيها يجب أن تكون مستلهمة من أحكام الإسلام وشريعته (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج٤، ص٣٣٤).

شروط الولي الفقيه: يعتقد الإمام الراحل بأنّ الولي الفقيه ينبغي أن يتوفر فضلا عن الشروط العامّة في التكليف كالعقل والمدبرية، على شرطين أساسيين هما العلم بالقانون الإلهي والعدالة؛ أي أن الحاكم الإسلامي يجب أن يكون متبحراً في إحكام الإسلام وتشريعاته عادلاً في سلوكه (الخميني، ١٩٨٦م، صص٢٩-٣١؛ الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج٢١، ص٣٧١؛ الخميني، ١٩٩٩م «ج»، صص٣٧- ٣٩). والجدير بالذكر أنّ شرط الكفاءة والقدرة التي لا بد منها في الحاكم حسب مبنى الإمام مأخوذة في الشرط الأول أعني العلم بمعناه الواسع (الخميني، ١٩٨٦م، ص٣٠).

صلاحيات الولي الفقيه: يعتقد الإمام أنّ للفقيه العادل الجامع للشرائط في حال تشكيل الحكومة نفس الصلاحيات والواجبات والمهام والوظائف التي كانت للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمة المعصومين عليهم السلام في إدارة المجتمع وفي كل ما يتعلق بالحكم والسياسة، كالإعداد والتعبئة، وتشكيل الجيش، وتعيين الولاة والقضاة، وجمع الضرائب وإنفاقها في مصالح المسلمين و... (الخميني، ١٩٩٩م «ج»، ص٤٠).

وعليه فإنّ الولاية المطلقة للفقيه من وجهة نظر الإمام تعني أنه بالإضافة إلى

الولاية على الأمور الحسبية والإفتاء والقضاء فإنّ للفقيه أيضاً كل ما للإمام المعصوم من ولاية إذا اقتضت مصلحة الاسلام والمسلمين ذلك حتى في الامور الجزئية والفرعية.

نعم انّ فضائل الرسول ومنزلتهﷺ بالطبع هي أسمى وأكثر من فضائل جميع البشر بما فيهم الفقهاء العدول، لكن كثرة الفضائل المعنوية لا تزيد في صلاحيات الحكم (الإمام الخميني، ١٩٩٩م «ج»، صص ٤٠-٤٣).

واجبات الولي الفقيه (المرشد الأعلى): ذكر الإمام الراحل مجموعة من المهام والمسؤوليات التي تقع على كاهل الولي الفقيه والحكومة الإسلامية وفقاً لأسس ومبادئ فكره السياسي والهدف من إقامة الحكومة الاسلامية معتبراً الحفاظ على الإسلام والجمهورية الإسلامية من أهم وأعظم تلك الواجبات الإلهية، ومن أهم الواجبات العقلية والشرعية (الخميني، ١٩٩٩م «ج»، ص٥٧). وأنّ اجراء القانون الإلهي وسيلة لتحقيق العدالة (الخميني، ١٩٩٩م «ج»، ص٤٤). ومنها إصلاح الإنسان وتهذيبه وتربيته (الخميني، ١٩٩٩م «ج»، ص٦٢). فضلا عن ضمان الأمن النسبي والرفاهية لعامّة الناس (الخميني، ١٩٩٩م «ج»، ص٥٧-٦٢). ومن المسؤوليات التي تقع على كاهل الولي الفقيه الحفاظ على الهوية والاستقلال والحدود الإقليمية للبلاد (الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١٠، ص١٥٩؛ ج١٣، صص٥٣٣-٥٣٥؛ ج٢١، صص٤١٤-٤١٧ و٤٢٧). والاهتمام بمصالح الإسلام والمسلمين وخدمة الشعب لا سيما الطبقات المحرومة منهم وكسب رضاهم (الخميني، ١٩٩٩م «ج»، صص٣٠٠- ٣٠١؛ الخميني، ١٩٩٩م «ب»، ج١٧، ص٢٥٣؛ ج١٨، صص٣٧٨ و٧٨ و٧٩؛ ج٤، ص٢٠١). ومن القضايا الأخرى التي اعتبرها الإمام من مسؤوليات ومهمام الفقيه حال تشكيل الحكومة الإسلامية وجود علاقة ماسّة بين رضا الناس ونيل رضى الله وأداء الواجب وحفظ الإسلام واستمرار سيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ومن هنا يمكن الإشارة الى بعض ملامح الفقه السياسي في فكر الإمام الراحل ضمن العبارات التالية:

"إنّ شكل الحكومة يخضع لمقتضيات الزمان والمكان، والتي يحددها الشعب نفسه"، "يستند الحكم في الدولة الاسلامية على الأحكام والقوانين الإلهية"، "يشترط في الولي الفقيه التوفر على شرطين أساسيين العدالة والعلم بالقانون والتشريعات الإلهية"، "بحسب نظرية ولاية الفقيه المطلقة فإن الولي الفقيه (المرشد الأعلى) يتمتع بجميع صلاحيات المعصومين عليهم السلام في الحكم، استناداً إلى مصلحة الإسلام والمسلمين". "من مهام الولي الفقيه تنفيذ الأحكام الإلهية، وإقامة نظام اجتماعي عادل، والاهتمام بمصالح الإسلام والمسلمين، حفظ الإسلام، والحفاظ على هوية البلاد واستقلالها، وخدمة الشعب، وكسب رضا الجماهير".

نتائج البحث (تلخيص واستنتاج)

١. لقد تمّ رصد المنظومة الفكرية السياسية للإمام الخميني رحمه الله عبر ثلاثة أقسام: الفلسفة السياسية، والأخلاق السياسية، والفقه السياسي، استناداً إلى مبادئ الاسلام، وتم تسليط الاضواء على بعض السمات والمؤشرات المهمة لتلك المنظومة الفكرية في أبعادها المختلفة.

٢. تلك الأقسام الثلاثة المذكورة تتمتع باستمرارية ونظام واضح المعالم وهادف. أي أن منظومة فكر الإمام تظهر في العديد من الجوانب المختلفة من عقائد وأخلاق وسلوك. فعلى سبيل المثال أن إيمان الإمام بمبدأ التوحيد وكونه شخصاً مهذباً متمسكاً بقيم السماء وعاملا بتشريعاتها تخلق منه شخصية لا تخشى أيّ قوة أو غطرسة في سلوكه العملي ويقف بشجاعة فائقة في وجه الطغاة والمستكبرين؛ وفي الوقت نفسه تراه رغم تسنمه أرفع منصب في الجمهورية الاسلامية وامتلاكه لمصادر القوّة في البلاد يتعامل مع الناس بلطف، ويكون رحيما بالشعب عطوفاً على المحرومين بعيداً عن الظلم والتعسف، بل يعطي للشعب الحق بتعيين نوع الحكم

وأنّ أصوات الشعب هي المعيار؛ كل ذلك بسبب ما يتمتع به من معتقدات راسخة وأصول صحيحة (الفلسفة السياسية)، ولكونه مثقفاً ومتحضرا (يتمتع بفضائل الأخلاق السياسية ويتجنب رذائل الأخلاق السياسية)، ويعمل بموجب معتقداته وقناعاته (الفقه السياسي). هذا المنظومة الفكرية المتكاملة وكونه عالماً عاملاً هي السرّ بنجاحه﵀ في حركته. لقد وفّر الإمام بفضل أدائه لواجبه الديني عوامل التأثير الايجابي والروحي وبناء شخصيته وتنزيه قلبه من كل شائبه، فحسنت أخلاقه، وبلغ بعقيدته الكمال. ولاريب أنّ لكمال الإيمان والاعتقادات الاثر الواضح في عمل الإنسان وأخلاقه. فمن دون أداء الواجبات والعمل بالقوانين الإلهية لن يكتمل إيمان المرء، ولن تصقل شخصيته بالنحو الذي تريده الشريعة. وفي الحقيقة أن الجمع بين هذه المواقف الثلاثة يؤدي إلى بناء شخصية متكاملة المعالم، على العكس من التمرّد على القيم والاتصاف بشكاسة الخلق والصفات الذميمة والرذيلة فإنها تلقي حجاباً على القلب تمنعه من تلقي نور الإيمان.

٣. يمتلك الإمام شخصية متكاملة المعالم وشمولية، ويتمتع بفكر منظم وفهم عميق وبعد نظر وتوازن في السلوك.

٤. سرّ نجاح الإمام الراحل يكمن في إيمانه القوي بالتوحيد، ومحورية الله تعالى، فضلا عن الاهتمام بكل جوانب الإسلام (النظرة الشاملة)، والالتزام بالأوامر الإلهية (العمل الصالح). ولهذا السبب، كان حرّاً في تفكيره مستقلاً في سلوكياته، وتمكّن من استقطاب الناس حول محورية الله والقضايا الروحانية، ومنحهم الاستقلال والحرّية.

٥. عالج الإمام في مسائل الفلسفة السياسية، الأسباب العقلية والنقلية لضرورة تشكيل الحكومة في عصر الغيبة، والهدف من وراء تشكيل الحكومة الإسلامية، والأسباب العقلية والنقلية المؤكدة لولاية الفقيه، كما ناقش موقف الفقهاء من تشكيل الحكومة، والعلاقة بين الدين والسياسة.

٦. يرى الإمام الراحل أنّ أحكام الإسلام لا تنحصر في مكان أو زمان

معينين؛ بل هي تصلح لكل فترة من حياة الإنسان حتى نهاية البشرية، ويرى أن تعطيل الأحكام الإلهية في عصر ما بعد رسول اللهﷺ وعصر الغيبة يعد أمراً مستهجناً. كذلك يؤمن بأنّ الحكومة الإسلامية إنّما تقام أساسا لتحقيق هدفين: "إرساء العدل والقسط" و"تنفيذ الأحكام الإلهية".

٧. يعتقد الإمام الراحل بأنّ الدليلين العقلي والشرعي يؤكدان ثبوت العلاقة بين الدين والسياسة. وأنّ شمولية الدين الإسلامي، وتوجّه الدين الأساسي نحو إقامة نظام اجتماعي عادل، وتناغم السياسة والدين، وسيرة الأنبياء وأهل البيتعليهم السلام، وضرورة العمل لنشر العدل في الوسط الإجتماعي، فضلا عن استمرارية تنفيذ الأحكام الشرعية بعد وفاة رسول اللهﷺ، وماهية وطبيعة الاحكام والتشريعات الإسلامية، من أهم الأسباب والعوامل المؤكّدة لوجودة العلاقة بين الدين بالسياسة. وفي الوقت نفسه يؤكّد على أنّ هيمنة الاستعمار وعملائه وإهمال الحوزات العلمية وهزيمة المسلمين النفسية أمام الغرب هي السبب وراء شيوع مقولة فصل الدين عن السياسة.

٨. يمكن رصد فكر الإمام في الأخلاق السياسية في بعدين: الفضائل والرذائل. فالأمل واللين وسماحة الخلق والحِلم وقبول النقد والزهد وبساطة العيش من أهم مؤشرات الأخلاق السياسية في بُعد الفضائل، يقابلها الحسد وحبّ الجاه وطلب الرئاسة والغيبة من أهم مؤشرات الأخلاق السياسية في بُعد الرذائل.

٩. يؤمن الإمام بالعلاقة بين الأخلاق والسياسة ويعتبر الأخلاق متقدمة رتبة على السياسة. ويرى أنّ تهذيب الذات والسمو الأخلاقي ضروريان لمن يريد الدخول في عالم السياسة ويخوض في مضمارها. ويؤكّد أنّ الإنسان المهذب والمتخلق بالخلق السليم يستطيع يستثمر مصادر القوّة ومواردها في تنفيذ القوانين الإلهية وتطبيق التشريعات الربّانية، وإرساء العدالة على الصعدين الفردي والاجتماعي، وقيادة المجتمع نحو الخلاص.

١٠. إنّ الإمام الراحل وإنّ منح الشعب في الفقه السياسي حق تحديد شكل الحكومة وفقاً لمقتضيات الزمان والمكان؛ إلا أنّه يصر على كون محتوى الحكومة وطبيعة قوانينها يجب أن تكون مستلة من نفس قوانين وبرامج الإسلام، وخضوع الجميع للأحكام الإلهية.

١١. يجب أن تتوفر في الولي الفقيه الشروط العامة اللازمة في التكليف من (العقل والحكمة والتدبير) فضلا عن الشروط الخاصة (العلم بالقانون الإلهي والتشريعات الربّانية والعدالة). ويؤمن بأنّ صلاحيات الولي الفقيه بالإضافة إلى الولاية على الأمور الحسبية وحق الولاية بالإفتاء والقضاء له الولالية في كل ما للإمام المعصوم من شؤون الحكم إذا اقتضت مصلحة الاسلام والمسلمين ذلك.

١٢. يرى الإمام الخميني أن مكونات منظومته السياسية الثلاثة: الفلسفة السياسية والأخلاق السياسية والفقه السياسي يتفاعل بعضها مع البعض الآخر ويترك أثره على المنظومة كلها؛ أي أنّ الفلسفة السياسية والمعتقدات تؤثر على الفقه السياسي والسلوك والأخلاق السياسية للإنسان، كما تؤثر الأفعال على الاعتقاد والأخلاق، وبالمقابل تؤثر الأخلاق بالاعتقاد والأفعال الإنسانية. فالمتأمّل في المنظومة الفكرية للإمام يرى أنّ هناك علاقة عضوية هادفة بين هذه الأنواع الثلاثة؛ أي أن الإنسان إنما يكون كاملاً إذا توفرت لديه اعتقادات صحيحة، فإذا التزم بما تمليه عليه معتقداته فإنه سيتوفر على مجموعة متكاملة من الفضائل الأخلاقية. وبحسب الإمام الراحل إن أي نقص أو كمال في أي واحد من الأنواع الثلاثة المذكورة يؤثر في الأنواع الأخرى. فإذا كان الإنسان مهذباً ولكنه يفتقر إلى العقائد والأصول القوية والكاملة، أو كان الإنسان مهذباً ومؤمناً ولكن لا يعمل على أساس تلك العقائد والأصول الثابتة، فلن يتحقق المجتمع المنشود والذي يطمح الإمام بتشكيلة؛ وإنما يتحقق إذا تناسقت الاقسام الثلاثة المذكورة بشكل تام.

المصادر

١. آقابخشي، علي أكبر؛ مينو افشاري راد. (٢٠١٠م). فرهنگ علوم سياسي (الطبعة الأولى). طهران: نشرجابار.

٢. افروغ، عماد. (٢٠١١م). درآمدي بر رابطه اخلاق و سياست؛ نقد الميكافيلية (الطبعة الأولى). طهران: شركت انتشارات سوره مهر.

٣. أكبري معلم، علي. (٢٠١٤م). انديشه سياسي إمام خميني‌ﷺ و نسل سوم انقلاب اسلامي ايران (الطبعة الأولى). قم: معهد العلوم والثقافة الاسلامي.

٤. أكبري معلم، علي. (٢٠١٧م). شاخص‌هاي انديشه سياسى امام خميني‌ﷺ (الطبعة الأولى). طهران: نشر الجامعة الحرّة.

٥. انوري، حسن. (٢٠٠٢م). فرهنگ بزرگ سخن (الطبعة الأولى). طهران: انتشارات سخن.

٦. برزجر، إبراهيم. (٢٠١١م). انديشه سياسي امام خمينى‌ﷺ: سياست به مثابه صراط (ج١، الطبعة الأولى). طهران: منظمة دراسة وتجميع الكتب المدرسية في العلوم الإنسانية جامعة (سمت).

٧. جولد، جوليوس؛ ويليام ل. كولب. (٢٠٠٥م). فرهنگ علوم اجتماعي (فريق من المترجمين، الطبعة الأولى). طهران: انتشارات مازيار.

٨. الخميني، الإمام السيد روح الله. (١٩٨٦م). شؤون و اختيارات ولى فقيه، ترجمه مبحث ولايت فقيه از كتاب البيع (الطبعة الأولى). طهران: وزارت فرهنگ وارشاد اسلامى.

٩. الخميني، الإمام السيد روح الله. (١٩٩٩م «أ»). آيين انقلاب اسلامى: گزيده‌اى از انديشه وآراى امام خمينى‌ﷺ (ج٢، الطبعة الأولى). طهران: مؤسسه تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني‌ﷺ.

١٠. الخميني، الإمام السيد روح الله. (١٩٩٩م «ب»). صحيفة الإمام، مجموعه آثار الإمام الخميني﵀ (المجلدات: ١، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠ و٢١، الطبعة الأولى). طهران: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني﵀.
١١. الخميني، الإمام السيد روح الله. (١٩٩٩م «ج»). ولاية الفقيه (الطبعة الأولى). طهران: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني﵀.
١٢. الخميني، الإمام السيد روح الله. (٢٠١٢م «أ»). شرح چهل حديث (الطبعة الرابعة). طهران: مؤسسه تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني﵀.
١٣. الخميني، الإمام السيد روح الله. (٢٠١٢م «ب»). شرح حديث جنود عقل و جهل (الطبعة الرابعة عشر). طهران، موسسه تنظيم ونشر آثار امام خميني﵀.
١٤. الخميني، الإمام السيد روح الله. (٢٠١٣م). تفسير سورة الحمد (الطبعة الرابعة). طهران: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني﵀.
١٥. الخميني، الإمام السيد روح الله. (٢٠١٤م) وصيت‌نامه سياسى - الهى (الطبعة التاسعة والأربعون). طهران: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني﵀.
١٦. الخميني، الإمام السيد روح الله. (بلا تا). كشف اسرار. (الطبعة الأولى). قم: انتشارات مصطفوي.
١٧. دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
١٨. دهخدا، علي‌أكبر. (١٩٩٤م). لغت نامه دهخدا (ج١٣، الطبعة الأولى). طهران: مؤسسة النشر والطباعة التابعة لجامعة طهران.
١٩. راسخ، كرامت الله. (٢٠١٢م). فرهنگ جامعه شناسي وعلوم انساني (الطبعة الأولى). جهرم: الجامعة الحرة فرع مدينة جهرم.
٢٠. سلمان، محمد. (٢٠١٠م). انديشه سياسي ابن رشد (الطبعة الأولى). قم: نشر بوستان كتاب.

٢١. شريعتمدار، السيّد نورالدين؛ شريعتمدار، محمدرضا. (٢٠٠٤م). ثبات و تغيّر اصول اخلاقي و سياسي. فصلية العلوم السياسية، العدد ٢٦، ص ٩٠.
٢٢. غفوريان، محمدرضا. (٢٠١٠م). انديشه‌هاي فلسفي إمام خميني (الطبعة الأولى). طهران: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني.
٢٣. فوزي، يحيى. (٢٠٠٤م). انديشه سياسي إمام خميني (الطبعة الأولى). قم: ممثلية المرشد الأعلى في الجامعات.
٢٤. قاسمي، علي. (٢٠١٢م). مختصات فقه سياسي در انديشه رهبري. مجلة زمانه، العددان ٢٣ و٢٤، ص ١٨.
٢٥. لك‌زايي، نجف. (٢٠٠٥م). سير تطوّر تفكر سياسي امام خميني (الطبعة الأولى). طهران: معهد الثقافة والفكر الإسلامي.
٢٦. لك‌زايي، نجف. (٢٠٠٧م). درآمدي بر مستندات قرآني فلسفه سياسي إمام (الطبعة الأولى). قم: مؤسسة بوستان كتاب.
٢٧. الهامي‌نيا، علي‌أصغر. (٢٠٠٦م). اخلاق سياسي (الطبعة الأولى). قم: نشر زمزم هدايت.
٢٨. واعظي، أحمد. (٢٠٠٧م). حكومت اسلامي؛ درس‌نامه انديشه سياسى اسلام (الطبعة الأولى). قم: مركز تأليف متون الدراسات الحوزوية العالم.
٢٩. ورعي، السيّد جواد. (٢٠٠٩م). حبّ جاه و مقام (الطبعة الثانية). طهران: مؤسسة عروج للطباعة والنشر.